الفصل الرابع

قضايا دولية

الهيكل الجديد للنظام الدولي المعاصر[١]

الحديث عن الوضع الدولي الراهن، أو بعبارة أخرى حول الشكل الجديد للنظام الدولي.. لم يَعُدْ تناوله ـ كما كان ينبغي أن يكون ـ حكراً على المختصين والخبراء المعنيين، بل بات مرتعاً خصباً لكل من هب ودب يدلي فيه بدلوه، ويصول ويجول دون حسيب أو رقيب.. وهذا وضع مؤسف لأن التنظير العشوائي في أمر جد خطير مثل هذا دون أساس من فهم راسخ أو تأهيل علمي أو تخصص عملي لا يُنْتجُ إلا شطحات من فكر وشذرات من معرفة لا جدوى منها ولا فائدة، هذا إذا لم يؤد إلى شيء من البلبلة في النتائج والاضطرابات في المفاهيم والضبابية في الرؤية، ومن ثم يقتضي إيفاء هذا الموضوع حقه من الدراسة والتمحيص والإحاطة بأبعاده ومضامينه العودة إلى الأدبيات المتوافرة حوله للاستنباط منها والتعويل عليها في بحثه والتعمق فيه بشكل سليم.

على أن من المفيد ـ بادئ ذي بدء ـ وكمدخل ضروري وبداية لازمة لسبر أغوار هذا الموضوع ومعرفة أسسه ومرجعياته .. تجلية اللبس الواضح والخلط البين الذي يكتنف مصطلح (النظام العالمي

الجديد) الذي نال قسطاً وافراً من الاهتمام، والذي كثر فيه القول وطال حوله الجدال.

ولعل الخطوة الأولى لإزالة هذا اللبس هو تحليل الكلمات الثلاث التي يتكون منها هذا المصطلح وهي .. نظام، وعالمي، وجديد.

بالنسبة لكلمة (نظام) نلاحظ أن المصطلح في لغته الأصلية هو New World Order وليس New World System وتعريب الكلمتين Order و System بالنظام لا يستقيم والمعنى الحقيقي والأساسي المقصود منهما، حينما نقول System فإننا نعني مجموعة من الوحدات السياسية (يقصد بها أساساً الدول) تتفاعل علاقاتها وتتداخل في نسق منتظم وبشكل متكرر، وتحكمها قيم ومعايير وأصول فكرية تعبر عن الإطار الحضاري الذي تعيش فيه، أما حينما نقول Order فإننا نعني مجموعة من الوسائل التي يمكن بواسطتها فرض الضبط والربط بين الوحدات المختلفة في المجتمع الدولي والتحكم في توازنها بشكل يحافظ على النظام في ذلك المجتمع، ويحقق أمنه واستقراره، ومن ثم فإن الدقة تقتضي أن نعرِّب كلمة Order بالنظام، وكلمة System بالمنتظم.

كذلك فإن المصطلح في لغته الأصلية هو New World Order، وليس New International Order، لأننا حين نقول International فإننا نعني بالتحديد العلاقات بين الدول والاقتصار على التفاعل بينها فحسب، أي بمنأى عن بقية الوحدات الأخرى التي يتكون منها

المجتمع الدولي بالفعل تحت أي ظرف من الظروف، بينما نقصد حين نقول World إطاراً أكثر اتساعاً وشمولية من المفهوم الضيق الأول، بمعنى أنه يشمل أجزاء أخرى تتجاوز مفهوم الدول، وعليه فإن الدقة تقتضي أن نعرِّب كلمة International بالدولي وكلمة World بالعالمي.

إذا أضفنا إلى كل ذلك عنصر الجِدَّة الذي تحمله كلمة New الواردة في المصطلح مدار البحث، والتي تعطي الانطباع بأن المطروح هو مفهوم غير مسبوق ينقض القديم، ويقدم عوضاً عنه بديلاً جديداً أي هيكلاً وبناء جديداً بأسس وقواعد ومنطلقات جديدة .. إذا أضفنا هذا العنصر يتضح لنا أن هذا الخلط في المفاهيم والتفاوت في المعاني هو الذي حدا ببعض المنظرين والمفكرين في دول ما كان يسمى بالعالم الثالث إلى الاندفاع وراء هذا المصطلح الجديد، والتحمس له من منطلق أنه يبشر بمقدم نظام دولي مغاير للنظام الراهن في أسسه ومنطلقاته، وفي قواعده وقوانينه، وفي روحه وفلسفته، مع أن واقع الأمر هو أن عنصر الجدة هذا الذي أنعش آمال الكثيرين ببدء عهد جديد يستند في أسسه على الشرعية الدولية، وتسوده المساواة بين الدول صغيرها وكبيرها غنيها وفقيرها، من حيث حقها في السيادة والاستقلال والعيش بسلام.. عهد يصون حرمة الحدود الدولية ولا يسمح بالتدخل في الشئون الداخلية للدول ويرفض وسائل استعمال القوة أو التهديد باستخدامها.. واقع الأمر أن عنصر الجدة الذي

أنعش كل هذه الآمال لا يعدو كونه إعادة ترتيب للأوراق استدعتها ظروف وأوضاع ومستجدات طارئة، الأمر الذي لا يجعل التحولات الراهنة في طبيعة النظام الدولي تعني بالضرورة قيام تغييرات جذرية في القواعد والأسس المبدئية أو في القيم والمعايير الرئيسة التي تحكم هذا النظام.

الحقيقة التي تخفى أحياناً على غير المختصين هي أن المنتظم الدولي الراهن في أساسه غربي - وبالتحديد أوروبي - المولد والنشأة، غربي في ملامحه وقسماته، في أصوله الفكرية ومنطلقاته الفلسفية، في قيمه ومعاييره، في قوانينه وقواعده وشروط العضوية فيه، بعبارة أخرى أن المجتمع الدولي المعاصر هو إلى حد كبير نتاج التأثير الأوروبي على بقية العالم في خلال الخمسة قرون الماضية.[٢]

توضح دراسة تاريخ العلاقات الدولية لنا أنه حينما بدأ التوسع الأوروبي يفرض نفسه على مسرح السياسة العالمية في نهاية القرن الخامس عشر الميلادي لم يكن ينتظم العالم آنذاك أي نظام دولي أو مجتمع دولي بالمعنى والمفهوم المعاصر، ولكنه كان يتكون من عدة منتظمات دولية إقليمية لكل منها قواعده ومؤسساته الخاصة به، والتي تعكس حضارة مسيطرة خضع لها ذلك النظام.

قد يكون صحيحاً القول بأن القواعد والأعراف الدولية تعرضت في خلال العقود القليلة الماضية إلى تعديلات جذرية تبنَّتها ودعت إليها دول من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، ولكن هذا لا ينفي

حقيقة أن الهيكل السياسي الدولي الراهن الذي قام على أساسه تقسيم العالم إلى دول مستقلة وقبول تلك الدول لمبدأ سيادة كل منها ولمبادئ وقواعد القانون التي تحكم تعايشها وتعاونها وعلاقاتها وللأعراف الدبلوماسية التي تنظِّم الاتصال بينها .. إن هذا الهيكل في مرجعه الأساسي والمبدئي على الأقل هو محصلة هيمنة وتوسع أوروبا السابق، وعلى الرغم من انحسار السيطرة الأوروبية وتحقيق الاستقلال السياسي للكثير من المجتمعات في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا، وظهور مراكز قوى جديدة غير أوروبية، وتوسيع دائرة المجتمع الدولي لتشمل مناطق ودول العالم كافة .. على الرغم من هذا كله فإن قواعد ومؤسسات المجتمع الدولي بمفهومه الغربي الأوروبي هي التي قبلتها تلك المجتمعات أساساً لعلاقاتها الدولية، وهي التي كانت تعد بمثابة شروط العضوية التي يتعين توافرها والالتزام بها لكي يتسنى لتلك المجتمعات أن تُقْبَلَ في النادي الدولي.

كذلك لعله من المفيد ونحن لا نزال نقف على العتبة الأولى في الطريق إلى تحليل الوضع الراهن للعلاقات الدولية أن نشير إلى أن إحدى الخصائص الأساسية التي يتميز بها المجتمع الدولي الحديث تتمثل في حقيقة أنه يعيش في وضع يصفه علماء العلاقات الدولية بأنه «وضع فوضوي» (A Formal State Of Anarchy)[٣] بمعنى أنه يفتقد خصائص وسمات المجتمع الداخلي، فلا توجد هناك حكومة عالمية تخضع لها الدول الأعضاء في المجتمع الدولي، كما لا يوجد

توزيع للعمل بين الدول التي يضمها المجتمع الدولي يمكن بموجبه تحويل العلاقات الدولية إلى نظام اجتماعي مشابه للأوضاع الداخلية في الدول، وهذا يعني أنه في الوقت الذي يفتقد النظام الدولي فيه الكثير من الوسائل والأدوات التي تساعد على ضبط الأمن والنظام (Order) بين وحداته السياسية (الدول) فإن النظام الداخلي في دولة من الدول تتوافر لديه مثل هذه الوسائل والأدوات التي تمكّنه من ثم من تأمين الاستقرار والأمن بين وحداته السياسية (الأفراد).

ففي النظام الداخلي هناك حكومة وهناك قوات للمحافظة على الأمن وهناك محاكم ذات قرارات ملزمة يتم تطبيقها، في حين أن المنتظم الدولي يفتقد إلى جميع هذه الأدوات والوسائل، وهذا ما أدى إلى وجود حالة «الفوضى» التي تسود المجتمع الدولي حيث تسعى كل دولة إلى تحقيق مصالحها القومية بمنأى عن أي ضوابط أو محددات قانونية أو نظامية.

وعلى الرغم من أن هذا المجتمع شهد منذ نشأته وجود قانون دولي ومنظمات دولية تحاول ضبط الأمن والنظام في ربوعه، إلا أنه في ظل الأوضاع التي سادته على مر العصور لم تكن هناك، واقعياً وعملياً، سوى ثلاث وسائل أو طرق أمكن بموجبها تنظيم مثل هذا الوضع المضطرب والحيلولة دون تحوله إلى فوضى شاملة عارمة تضرب بأطنابها في مختلف مظاهره وملامحه وفي سلوكياته وتفاعلاته، هذه الوسائل الثلاث هي: الضبط والتحكم بواسطة توازن القوى، والضبط

والتحكم بواسطة الردع النووي، والضبط والتحكم بواسطة التنسيق بين مراكز قوى متعددة.[٤]

ولا يحتاج الأمر سوى إلقاء نظرة سريعة على تاريخ العلاقات الدولية في غضون القرنين الماضيين، لنتبين من خلالها أن وسائل التحكم في ضبط النظام الدولي والحيلولة دون انهياره بشكل نهائي انحصرت طيلة هذه الحقبة التاريخية وحتى مرحلة المخاض الراهنة، التي يشهدها المنتظم الدولي المعاصر في الطرق أو الوسائل المشار إليها، ولم تخرج عن إطارها.

استطاعت وسيلة التحكم عن طريق توازن القوى ـ على سبيل المثال ـ أن تحكم قبضتها على العلاقات الدولية في خلال معظم القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، أقل ما يمكن أن توصف به هذه الوسيلة هي أنها ـ في أفضل حالاتها ـ آلية غير كفؤة عجزت في الواقع عن تحقيق التوازن التلقائي المنشود في علاقات القوة بين الأطراف المتصارعة في النظام، بل إنها ـ أكثر من ذلك ـ أدت إلى اندلاع الحربين العالميتين اللتين اكتوى بنيرانهما هذا القرن، وتكمن المشكلة هنا أن الدول في ظل هذا الأسلوب أو الوسيلة تجد نفسها غير قادرة على الاستجابة بفاعلية لتحديات الدولة المعتدية أو ذات النزعة العدوانية، التي تهدد سلامة النظام، فعلى الرغم من أن الهدف الأساسي من هذا الاسلوب التوازني هو ضبط الصراعات، إلا أنه لم يتمكن من السيطرة بصفة تامة على السياسات العدوانية

للدول الرئيسة، التي يتكون منها المجتمع أو المنتظم الدولي.[٥]

بخلاف ذلك فإن التحكم عن طريق الردع، وهو الوسيلة التي تم تطبيقها خلال ما يسمى بمرحلة الثنائية القطبية (Bipolarity) من عام ١٩٤٥م إلى عام ١٩٨٩م استطاعت أن تحقق مردوداً أفضل من سابقتها، وحظيت بنصيب أوفى من النجاح في القدرة على ضبط الصراع في النظام الدولي والتحكم فيه، (يلاحظ هنا: أن المقصود بالصراع ليس الصراعات المحلية، وإنما الصراع بمفهومه الشامل، أي الذي يهدد سلامة النظام وتوازنه).

تميز تطبيق هذه الوسيلة على النظام الدولي الذي أسفرت عنه الحرب العالمية الثانية بمظاهر ثلاثة : الردع النووي كأداة نهائية لتنظيم العلاقة بين الشرق والغرب، وتغلب العامل السياسي والإستراتيجي على الضرورات الاقتصادية، وخضوع الصراعات الدائرة في الأطراف لصراعات المركز، وتعود قدرة هذه الوسيلة على تحقيق الاستقرار النسبي في النظام إلى وجود ترابط نسبي بين الجوانب الأيديولوجية والاقتصادية والسياسية، فقد اضطلع الاتحاد السوفيتي السابق والولايات المتحدة بوضوح منذ بداية الحرب الباردة بدور المتبني لرسالة عالمية، تتجاوز حدودهما إلى حد كبير، وذلك بادعائهما القدرة على إيجاد حلول شاملة ومترابطة، لما يسمى «بالمعضلة العالمية» ومن ثم تسخير جميع القدرات والإمكانات المتاحة لحل تلك المعضلة.

اتخذت هذه الرسالة العالمية صيغة الماركسية باعتبارها الحل النهائي لمشكلات الإنسان، كما كان يؤكد - أو يدعي - قادة الاتحاد السوفيتي السابق في تلك المرحلة، في حين تبنت الولايات المتحدة صيغة مضادة مفادها أن الرأسمالية التي تقوم على الليبرالية السياسية وحرية السوق هي البلسم السحري والشافي لكل آفات البشرية وعلاّتها، غير أن هذه الوسيلة - أي التحكم عن طريق الردع - لم تكن تعدم أيضاً مشكلات كثيرة، من أبرزها أنها كانت مُكْلِفَة إلى حد كبير ومليئة بالتوتر والمخاطر، فالمعلومات المتوافرة تشير إلى أن الاتحاد السوفيتي السابق والولايات المتحدة أنفقتا على سباق التسلح منفردتين ما يقارب خمسمائة بليون دولار في كل عام، وكان لابد أن يؤدي مثل هذا الإنفاق الضخم إلى الحيلولة دون تمكن الدولتين العظميين من إيجاد الحلول الناجعة للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية في داخلهما، وربما تعود أسباب المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية في الوقت الحاضر في جانب كبير منها إلى الآثار التي خلَّفتها نفقات السباق على التسلح في حقبة الحرب الباردة.

أما الوسيلة التنظيمية الثالثة وهي الضبط والتحكم عن طريق التنسيق بين مراكز قوى متعددة، فمع أنها تعد أفضل وسيلة للمحافظة على الأمن والاستقرار وضبط التوازن في المجتمع الدولي، إلا أن الملاحظ أنه لم يكتب لها الصمود سوى فترات قصيرة ومتقطعة في خلال الفترة الزمنية التي أشرت إليها سابقاً،

وهي فترة المائتي سنة الماضية، ومن الأمثلة على ذلك أن نظام الوفاق الأوروبي (The Concert Of Europe) الذي فرض نفسه على مسرح الأحداث الأوروبية في القرن التاسع عشر استطاع أن يحقق نجاحاً ملحوظاً في المدة من ١٨١٥م وحتى ١٨٢٢م وبشكل متقطع بعد ذلك.

وفي أعقاب الموافقة على انضمام فرنسا النابوليونية إلى كل من بريطانيا وروسيا والنمسا وبروسيا مهد الاتفاق والتنسيق بين هذه القوى العظمى الخمس السبيل إلى إشاعة الاستقرار واستتباب الأمن في أوروبا لمدة قصيرة من الزمن.

كما استطاعت عصبة الأمم، وبخاصة مجلس العصبة ـ المماثل لمجلس الأمن في منظمة الأمم المتحدة ـ بعد الحرب العالمية الأولى ولمدة وجيزة استمرت إلى عام ١٩٢٤م فقط أن تحقق مردودات لا بأس بها على صعيد الأمن والسلم الدوليين، وإن كانت المعوقات التي واجهتها العصبة منذ البداية وبخاصة بسبب غياب الولايات المتحدة قد حدَّت إلى درجة كبيرة من فعاليتها وقدرتها على الاستمرار في أداء دورها المطلوب.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن من الحقائق البارزة في الواقع السياسي المعاصر، أن النظام السياسي الدولي الذي تأسس بعد الحرب العالمية الثانية والذي ارتبط ارتباطاً وثيقاً بسمة الثنائية القطبية وبالحرب الباردة قد تلاشى نهائياً وأصبح في ذمة التاريخ،

فمما لاشك فيه أن تفكك الاتحاد السوفيتي، وتحرير أوروبا الشرقية، ونهاية الحرب الباردة، والتقارب بين روسيا وأمريكا، وحرب الخليج الأولى، كل ذلك أدى إلى انهيار مرحلة الثنائية القطبية وما رافقها من سمات ومظاهر وخصائص كان أبرزها الردع النووي أداةً لتنظيم العلاقة بين الشرق والغرب، ومن ثم وسيلةً لضبط إيقاع المجتمع الدولي وتوازن القوى فيه.

نتج عن انتهاء نظام الثنائية القطبية هذا ظهور نظام جديد لوفاق القوى (A new concert of powers) يتميز بتعددية مراكز السلطة والتحكم في المجتمع الدولي مع وجود نوع من التنسيق بينها في القرارات أو السياسات التي تمس هيكل النظام وقواعده وأسسه وتوازنه، وهذا يعني في واقع الأمر عودة خضوع المنتظم الدولي إلى الوسيلة الثالثة التي سبقت الإشارة إليها، وهي التحكم عن طريق التنسيق بين مراكز قوى متعددة.

تكمن الخطورة في هذه العودة إلى ما ثبت تاريخياً أنه في ظل مثل هذا الأسلوب أو الوسيلة فإن هناك إطاراً زمنياً محدداً يمكن في غضونه استمرار التنسيق والتفاهم بين القوى والمراكز الرئيسة في النظام، وهذا الإطار الزمني لا يتجاوز في العادة سنوات معدودة لا تزيد على العقد الواحد من الزمن يعود المنتظم الدولي بعدها إلى وسيلة أو أسلوب جديد من أساليب التوازن، أو إلى شكل جديد من أشكال الصراع.

فإذا اعتبرنا ـ تأسيساً على ذلك ـ أن البداية الفعلية لتحول النظام الدولي من الثنائية القطبية إلى تعدد الأقطاب هي عام ١٩٨٩م، يمكن القول إذن: إن مرحلة تعدد الأقطاب قد انتهت، وأن مرحلة جديدة قد بدأت هي مرحلة آحادية القطب، باعتبار أننا إذا اعتبرنا أن البداية الفعلية لانتهاء نظام الثنائية القطبية وبداية ظهور نظام جديد يتميز بتعددية مراكز السلطة والتحكم في المجتمع الدولي، كان هو عام ١٩٨٩م، وتأكيداً للفرضية التاريخية التي أشرنا إليها من أن نظام التعددية هذا لا يتمكن من الصمود إلا لمدة زمنية لا تتجاوز العقد الواحد من الزمن.. فإننا نجد أن نظام التحكم عن طريق التنسيق بين مراكز القوى المتعددة، والذي برز إلى الوجود في أعقاب انهيار الثنائية القطبية لم تكتب له الحياة طويلاً، ولم يَقَّدر له الثبات والديمومة، حيث بدأت ملامح وإرهاصات نظام هيمنة القطب الواحد بالظهور والبروز تدريجياً إلى أن تأكدت وثبتت بشكل قاطع في أعقاب الهزة العنيفة، التي تعرض لها النظام الدولي والعلاقات الدولية والمتمثلة في أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، والتي منحت شهادة الميلاد الرسمية لظهور نظام آحادية القطب وسيطرته التامة على النظام الدولي.

أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية في ظل هذا الوضع الجديد القوة المهيمنة والمسيطرة والمتحكمة في النظام الدولي الراهن، وقد تمت ترجمة ذلك والتعبير عنه عن طريق مؤشرات محددة تمثلت في عدة قرارات وسياسات نفذتها الولايات المتحدة، كان من بينها

العمليات العسكرية في أفغانستان التي أدت إلى إطاحة نظام طالبان وفرض السيطرة على ذلك البلد، ومنها احتلال العراق والقضاء على نظام صدام حسين، ومنها القرار الذي أصدره مجلس الأمن بشأن العراق، والذي وفَّر الغطاء الشرعي الدولي للاحتلال العسكري الأمريكي للعراق، والذي استطاعت الولايات المتحدة أن تفرضه على الأمم المتحدة، وبصفة خاصة على الدول الأعضاء في مجلس الأمن.

ومع التسليم المطلق بأننا نعيش في هذه الأيام مرحلة هيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي، إلا أننا نعرف أن حركة التاريخ دائمة ومستمرة ولا يمكن أن تتوقف، فالنظام الدولي لا يمكن أن يستمر على وتيرة واحدة، لأن هذه سنة الله في الكون، فما طار طير وارتفع إلاَّ كما طار وقع، ولعل هذا هو الذي يدفع علماء العلاقات الدولية والمختصين بالدراسات المستقبلية إلى شحذ طاقاتهم الفكرية وأدواتهم الأكاديمية في محاولة الإجابة على التساؤلات الآتية :

إلى متى يمكن أن يستمر نظام القطب الواحد الراهن في فرض هيمنته وسيطرته على النظام الدولي والعلاقات الدولية؟

ما الصورة التي سيكون عليها التوزيع الجديد للقوى في العالم؟

ما الأسس التي يستند عليها هذا التوزيع؟

ما القواعد والمرتكزات التي تنطلق منها مراكز القوى في العالم؟

هل هي عسكرية، أم اقتصادية، .. أم غير ذلك؟

ما المبادئ أو القيم التي تقوم عليها العلاقات الدولية في ظل هذه الأوضاع الجديدة؟

تزدحم الساحة الفكرية بالنظريات المتعارضة وتزخر بالتوقعات المتباينة التي تحاول كل واحدة منها أن تفرض نفسها وتثبت وجودها .. وليست كلها جديرة بالذكر أو قادرة على الصمود للتحليل أو الثبات أمام التمحيص والتدقيق، ولكن بوسعنا انتقاء ثلاث منها يمكن أن تعطينا فكرة على الأقل عن هذا الصخب وتلك التعددية وعدم الاتفاق الذي تشهده الساحة الفكرية في المرحلة الانتقالية الراهنة.

تقوم النظرية الأولى على افتراض مؤداه أن النظام الدولي في شكله الجديد سيشهد سيطرة من جانب واحد (Unilateral) أو هيمنة آحادية القطب (Unipolar)، حيث يرى معتنقو هذه النظرية باختصار شديد أن انهيار الاتحاد السوفيتي وحرب الخليج آذنا ببدء عهد ما يمكن تسميته بالسلام الأمريكي (Paxa American)، وهو عهد سوف يذعن العالم فيه لسيطرة أمريكية مطلقة، ويستندون في ذلك إلى التفوق العسكري الهائل الذي تحظى به الولايات المتحدة الأمريكية، والذي لا تنازعها فيه قوة عسكرية أخرى على وجه البسيطة.

واجهت هذه النظرية نقداً ولاقت معارضة من علماء ومفكرين آخرين تتلخص في أن الفرضية القائلة: إن انهيار الاتحاد السوفيتي قد أزاح عن مركز الأحداث إحدى الدولتين العظميين اللتين كانتا

تتزعمان العالم وتسيطران على أحداثه ومقدراته، هي فرضية صحيحة لا غبار عليها، بل هي حقيقة ماثلة للعيان، ولكن التأسيس على ذلك بمقولة السيطرة المطلقة للولايات المتحدة ليس بالضرورة أن يكون هو المحصلة الطبيعية لتلك الفرضية الصحيحة، ومرد ذلك إلى أسباب عديدة منها :

إن القول بسيطرة وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على المنتظم الدولي يستند على بعض الأطر النظرية والمفاهيم القديمة، التي تحسب معايير قوة الدولة بالمؤشرات الإحصائية التقليدية ـ أي على أساس القوة العسكرية فحسب ـ في حين تهمل جوانب أخرى لا تقل أهمية مثل الأوضاع الاقتصادية للدولة والقيم التي تمثلها وما إلى ذلك.

إن الاقتصاد العالمي المعاصر تميز منذ السبعينيات ولا زال إلى وقتنا هذا بأنه ثلاثي الأقطاب (Tripolar)، فالثلاثي الذي يتكون من أوروبا واليابان والولايات المتحدة يستحوذ في الواقع على ثلثي الإنتاج العالمي، وتبعاً لذلك فعلى الأقل بالنسبة للجانب الاقتصادي لا يمكن القول: إن الولايات المتحدة تمارس سيطرة عالمية.

إن انتشار القوة وتوزيعها وتشتتها دولياً بسبب تفشي ظاهرة الاعتماد المتبادل عبر ـ القومي (Trans - national Inter - dependence) لا يتيح للولايات المتحدة سيطرة كاملة على المنتظم الدولي المعاصر. ومن الأمثلة على ذلك أن الانتشار عبر ـ القومي

للتقنية يزيد من القدرات العدوانية لبعض الدول التي لا يمكن أن يحسب لها أي حساب دون هذه التقنية لفقرها وضعفها، وكذلك فإن تكاثر القضايا الملحة ذات الأهمية القصوى على جدول الأعمال العالمي الراهن ـ والتي لا تُلْقي المؤشرات الإحصائية التقليدية لها بالاً أو تعيرها أهمية ـ مثل تجارة المخدرات والمشكلات الناجمة عن تزايد معدلات الهجرة وانتشار الأوبئة والأمراض الخطيرة (الإيدز مثلاً) وقضايا البيئة وتقلبات الأجواء .. هذه القضايا والمشكلات لها جذور اجتماعية عميقة في أكثر من دولة، وهي تتدفق عبر الحدود وخارج سيطرة الحكومات إلى حد كبير، ولمَّا كانت الوسائل العسكرية غير ذات فاعلية في التعامل مع أمثال هذه القضايا والمشكلات، فإن أي دولة عظمى ـ بما فيها الولايات المتحدة ـ مهما أوتيت من قوة عسكرية لا تملك بمفردها القدرة على إيجاد حلول لها أو التفرد في مقاومة تأثيراتها الخطيرة ونتائجها المدمرة.

ولا يقف التنظير عند حد الاعتراض على توقع استمرار السيطرة المطلقة للولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي الجديد، بل إن بعض المفكرين والمنظرين يتبنون مقولة تدهور القوة الأمريكية أساساً في العقود القادمة.

ولعل المؤرخ (بول كينيدي) يأتي في طليعة هؤلاء حيث صاغ في كتابه الشهير (صعود وسقوط الدول العظمى) قانوناً عاماً يؤكد أنه حَكَمَ مصائر الإمبراطوريات في الماضي، كما أنه سيحكم مستقبل

«الإمبراطورية» الأمريكية في المستقبل، ومؤدى هذا القانون أنه كلما زادت الالتزامات الإستراتيجية بالنسبة للدولة العظمى عن إمكاناتها الاقتصادية، فلا مناص من سقوط هذه الدولة العظمى بالمعنى التاريخي لكلمة السقوط، أي بمعنى ضياع القوة وزوال الهيبة والانحدار في سلم المكانة الدولية، ويزعم (كينيدي) أن هذا القانون العام ينطبق بدقة على الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم فإنه يصل إلى فرضيته الشهيرة بأن مكانة الولايات المتحدة هي في طريقها إلى الهبوط والتدهور والانحدار في العقود القادمة.

وتقوم النظرية الثانية على مقولة: إن التوزيع الجديد للقوى في العالم ومن ثم نوعية وشكل الهيكل الدولي الجديد يستند على مؤشرات حديثة فرضتها المستجدات والظروف الإستراتيجية المعاصرة التي يحكمها، أو يحددها العامل الاقتصادي بصفة أساسية واقعياً وعملياً، وذلك خلافاً للمعايير التقليدية القديمة التي فرضتها ظروف وأوضاع إستراتيجية سابقة، تميزت بخضوعها لاعتبارات عسكرية محضة، سواء بالنسبة لتقدير قوة الدولة أو بالنسبة لتأثير ذلك على توزيع مراكز القوى في المجتمع الدولي، وتأسيساً على ذلك فإن دعاة هذه النظرية والمتحمسين لها والمبشرين بها يرون أن الهيكل الجديد للنظام الدولي سيرتكز على قطبية اقتصادية ثلاثية (Economic Tripolar)، تتكون من ثلاث كتل اقتصادية محددة على الشكل الآتي:

كتلة اقتصادية آسيوية، تتزعمها اليابان وربما الصين في المستقبل القريب، وتتمحور حول الين الياباني .

كتلة اقتصادية أمريكية (بمعنى أمريكا الشمالية والجنوبية)، نواتها التجمع الاقتصادي الذي يطلق عليه اسم (النافتا) NAFTA، تتزعمها الولايات المتحدة الأمريكية، وتتمحور حول الدولار الأمريكي.

كتلة اقتصادية أوروبية (تنضم إليها بقايا الاتحاد السوفيتي السابق)، تتزعمها ألمانيا، وتتمحور حول اليورو (حسب تقديرات المتفائلين)، أو حول المارك الألماني (حسب تقديرات المتشائمين).[٦]

هذه النظرية شأنها شأن سابقتها لم تَخْلُ من بعض الانتقادات، ولم تعدمْ الكثير من الاعتراضات، منها على سبيل المثال :

أنها تسير في اتجاه مضاد لاندفاع التيارات التقنية العالمية ولحركة التجارة الإقليمية والدولية، ففي ظل الازدهار الملحوظ الذي ستشهده تلك الحركة مواكبة للتقدم التقني الكبير، لن تقبل المؤسسات في كل كتلة من تلك الكتل الثلاث التقيد بحصر أنشطتها في ثلثي السوق العالمية ـ وهي الحصة المخصصة لها حسب التقديرات ـ ومن ثم فإن تطلعها إلى آفاق أوسع سيجعلها تسعى إلى فك أسرها من القيود التي تفرضها تلك الكتل بأطرها الضيقة المحدودة.

أنها تسير في اتجاه مضاد للمصالح القومية لبعض الدول الأصغر حجماً والأقل تأثيراً في كل كتلة من تلك الكتل الثلاث، لأن تلك الدول

يهمها إيجاد نظام عالمي يحميها من سيطرة وتحكم جيرانها الكبار.. ولعل جيران اليابان الآسيويين يمثلون أوضح شاهد على ذلك، حيث يوجد من المؤشرات ما يدل على أنهم قد يرفضون أن يظلوا أسرى في دائرة مغلقة يحكمها الين الياباني، وعليه فإن المصالح القومية لمثل تلك الدول ستفرض عليها تأييد وتشجيع نظام للتجارة العالمية أكثر اتساعاً وأرحب أفقاً.

والأهم من ذلك كله هو أن المشكلة الواقعية والفعلية التي تعاني منها هذه النظرية تكمن في أنها لا تلقي بالاً أو تصيخ سمعاً للهواجس الأمنية، التي تؤرق بعض الدول التي تتكون منها الكتل الاقتصادية الثلاث، وبخاصة الكتلتين الآسيوية والأوروبية وتقض مضاجعها، فحقيقة أن الخطر النووي - وبخاصة من جانب روسيا أو الصين (اللتين لا تزالان تعانيان من وضع داخلي غير مستقر)، وكذلك الحال بالنسبة لكوريا الشمالية - يشكل تهديداً كامناً وواقعياً للأوضاع الأمنية في كل من أوروبا وجنوب شرق آسيا.

هذه الحقيقة تجعل الدول الأوروبية واليابان أشد اهتماماً وحرصاً على المحافظة على بوليصة تأمينهم الأمريكية ضد المجهول، وفي مثل هذا الوضع يكون من الصعوبة بمكان تخيل استمرار الولايات المتحدة في تقديم ضماناتها الأمنية في ظل حروب تجارية بينها وبين الكتلتين الأوربية والآسيوية، وفي هذا الإطار لعل من المهم ملاحظة أن نهاية الحرب الباردة لم تصاحبها مطالب أوروبية ويابانية صريحة وواضحة

بانسحاب القوات الأمريكية وإقفال المظلة العسكرية الأمريكية في تلك المناطق، تأسيساً على ذلك يمكن القول: إن الاهتمامات والهواجس الأمنية لأوروبا واليابان قد تشكل عاملاً حيوياً في صعوبة تصور مدى قدرة الكتل الاقتصادية الثلاث على المحافظة على تماسكها ودرجة التقيد التي يمكن أن تصل إليها أو تحققها.

أما النظرية الثالثة، فيمكن القول بكل اطمئنان: إنها هي التي حازت على أكبر قسط من الاهتمام والقبول، ونالت أوفر قدر من الانتشار والذيوع، وهي تنطلق من فرضية مؤداها أن النظام الدولي في شكله الجديد يتميز بتعددية مراكز السلطة والتحكم مع وجود نوع من التنسيق بينها في القرارات أو السياسات، التي تمس هيكل النظام وقواعده وأسسه وتوازنه وهو ما يمكن تسميته بنظام التعدد القطبي المنسق (Co – ordinated Multipolar).

متبنو هذه النظرية والمتحمسون لها يؤكدون أنها تمثل أفضل الأساليب لتحقيق التوازن في المجتمع الدولي، ومن ثم استتباب الأمن والاستقرار في ربوعه، ويدللون على ذلك بالنجاح الملحوظ الذي استطاعت النظم المشابهة تحقيقه ـ وإن كان لفترات متقطعة ـ في القرن التاسع عشر وفي بداية القرن العشرين، وعلى الرغم من كل ما تمثله هذه النظرية من اقتراب أكبر إلى الواقعية، وما تتميز به من قبول واسع في الأوساط الفكرية والعلمية، بل وفي الدوائر الإعلامية كذلك، فإنها لا تخلو هي الأخرى من بعض المآخذ التي يمكن إجمالها في الآتي :

إن الثابت تاريخياً هو أنه في ظل نظام التعدد القطبي المنسق هناك إطار زمني محدد يمكن في غضونه استمرار التنسيق والتفاهم بين القوى والمراكز الرئيسة في النظام، وهذا الإطار الزمني لا يتجاوز في العادة حدود سنوات معدودة لا تتعدى العقد الواحد يعود المنتظم بعدها ـ كما سبق الإيضاح ـ إلى وسيلة أو أسلوب جديد من أساليب التوازن، ومن ثم إلى شكل جديد من أشكال الصراع.

إن افتراض أن الحقبة المعاصرة في العلاقات الدولية ـ التي ترى هذه النظرية أنها تتميز بتعددية مراكز السلطة والتحكم في المجتمع الدولي ـ تماثل حقباً مشابهة في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين شهدت مثل هذه التعددية، ومن ثم توقع نجاح النظام الجديد في استتباب الأمن والاستقرار وتحقيق التوازن في المجتمع الدولي المعاصر، أسوة بالنجاحات التي حققتها تعددية مراكز القوى والوفاق بينها في النظم القديمة، إن مثل هذا الافتراض أو التشبيه لا يستقيم مع واقع الأمور، فإذا كان النظام القديم (الوفاق الأوروبي في منتصف القرن التاسع عشر مثلاً) قد قام على توازن ملحوظ بين خمس قوى عظمى متساوية ومتكافئة ومتعادلة إلى حد كبير هي بريطانيا وفرنسا وروسيا والنمسا وبروسيا، فإنه من الصعوبة بمكان القول إن مراكز القوى والسلطة في المجتمع الدولي المعاصر تحظى بمثل ذلك التساوي والتكافؤ ومن ثم التوازن، فإذا افترضنا جدلاً أن مراكز القوى الرئيسة في عالم اليوم هي الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا

الموحدة والصين واليابان وروسيا الاتحادية (وهذه القائمة هي التي تحظى بأكبر نسبة من التوافق والقبول بين علماء العلاقات الدولية) فإننا سنجد صعوبة بالغة في القول بوجود التوازن المتساوي بينها، لأننا إذا قلَّبنا النظر في أوضاع هذه المراكز الخمسة لتبين لنا بالفعل صعوبة مثل هذا القول..[٧] على سبيل المثال :

تدل الدلائل والمؤشرات الكثيرة على أن روسيا الاتحادية سوف تستمر في المعاناة من الضعف الاقتصادي، وبالرغم مما يتردد عن وجود تيارات إصلاحية وديمقراطية تهب على أرجائها وربوعها فإنه ليس من المتوقع أن تؤتي أكلها في غضون سنين معدودة، وقد يطول الأمر إلى أكثر من ذلك بكثير، هذا ما لم تحدث مفاجآت غير متوقعة أو محسوبة.

لا تزال الصين دولة نامية، وسوف تظل كذلك لفترة من الزمن قد تطول بالرغم من النمو الاقتصادي الإيجابي، الذي بدأت تحققه في الآونة الأخيرة.

أوروبا الموحدة هي المساوية أو المعادلة للولايات المتحدة بالنسبة لعدد السكان والموارد الاقتصادية والبشرية، ولكنها لا تزال ـ بالرغم من جميع إنجازات قمة ماسترخت في ديسمبر ١٩٩١م وما تلاها من تطورات ـ تفتقد إلى الوحدة السياسية، التي تمكنها من ترسيخ موقعها كقوة عالمية متميزة، ومن تثبيت مركزها كقطب رئيس في نظام دولي متعدد الأقطاب.

تمتلك اليابان من القوة الاقتصادية والتقنية الشيء الكثير، ولكن محصلة مصادر القوة لديها لا تزال محدودة، سواء في المجال العسكري الذي يمثل الجانب المنظور في مصادر القوة (hard)، أو في المجالات الثقافية والأيديولوجية التي تمثل الجانب غير المنظور (soft).

أما بالنسبة للولايات المتحدة فإن ما سبقت الإشارة إليه عن وضعها في إطار الحديث عن النظرية الأولى يغني عن الإعادة.

بعد هذا العرض الموجز والمبتسر للنظريات والتصورات التي استحوذت على اهتمام علماء العلاقات الدولية واستنفرت هممهم وشغلت بالهم وفكرهم نعود مرة أخرى إلى التساؤلات التي طرحناها في البداية، ما هو إذن الشكل الذي سيأخذه الهيكل الجديد للنظام الدولي؟ وما الكيفية التي سيتم على أساسها التوزيع الجديد للقوى في العالم؟ ولعلنا نضيف إليها تساؤلاً جديداً .. أي النظريات الثلاث التي تعرضنا لها بالتحليل نستطيع أن نقول باطمئنان: إنها تمثل الإجابة على تلك التساؤلات، ومن ثم تملك من الصلاحية ما يؤهلها لأن تكون هي سمة النظام العالمي الجديد ..؟ نقول النظام وليس المنتظم .. هل هي نظرية السيطرة الآحادية؟ أم هي نظرية الكتل الاقتصادية الثلاث؟ أم هي نظرية التعدد القطبي المنسق؟

أكاد أزعم أن الاجابة هي : لا هذه ولا تلك ..! وتفسير ذلك هو أن المستجدات الكثيرة التي طرأت على العلاقات الدولية والمتغيرات

العديدة التي حدثت في أوضاع المجتمع الدولي جعلت الهيكل الجديد للنظام الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة نسيجًا وحده وفريداً في نوعه، وأدت من ثم إلى اتسامه ببعض الصفات والخصائص التي ميزته عن غيره، وجعلته يستأثر بشكل جديد وبصورة فريدة لم تشهدها النظم السابقة ،ولم تتصف بها الهياكل القديمة.

وإن أردتُ تبسيط ذلك الشكل الجديد وتلك الصورة الفريدة وتقريبها إلى الأذهـان بقدر الإمكان لقلتُ: إنها ستكون أشبه بـ «تورتة» (كعكة) متعددة الطوابق أو الأدوار، «التورتة» الدولية هذه ستكون على ما يبدو ثلاثية الطوابق أو الأدوار، تتربع على كل منها نظرية من النظريات الثلاث سالفة الذكر.[٨] بمعنى أنه لن تستطيع أي من تلك النظريات أن تنفرد وحدها بالقدرة على تشكيل الهيكل الدولي الوليد، ومن ثم التأثير والنفوذ في النظام العالمي القادم.

إذا أمكن القول بصحة هذه الفرضية أو على الأقل بإمكانية تقبلها كمنطلق للنقاش والتحليل، فإن هذا من ثم يعني أن الهيكل الجديد للنظام العالمي والتوزيع الجديد للقوى في العالم ـ أو إن شئت فقل: «التورتة» الدولية الجديدة ـ ستتكون بالشكل الآتي :

الدور العلوي منها سيكون ذا صبغة عسكرية بحتة، ومن ثم فإنه سيكون آحادي القطب، لأنه لا توجد قوة عسكرية على وجه البسيطة يمكن مقارنتها في الوقت الحاضر بالقوة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية.

الدور المتوسط في «التورتة» سيكون ذا صبغة اقتصادية بحتة، ومن ثم فإنه سيكون ثلاثي القطبية، لأنه لا توجد قوى اقتصادية في الوقت الحاضر يمكن مقارنتها بالتكتل الاقتصادي الذي تتزعمه ألمانيا، والتكتل الاقتصادي الذي تتزعمه اليابان، والتكتل الاقتصادي الذي تتزعمه الولايات المتحدة.

أما الدور السفلي فبسبب تفشي ظاهرة الاعتماد المتبادل عبر القومي (Transnational Inter – dependence) فإن الصفة الغالبة عليه لن تكون ذات صبغة عسكرية أو اقتصادية، بل ستتخطى هذا الإطار إلى آفاق أوسع وأرحب، تشمل قضايا وأطراً ذات أبعاد وجذور اجتماعية وتقنية وفنية وبيئية متنوعة، سيكون التأثير فيها متعدد الأقطاب، بمعنى أنها ستشهد انتشاراً للقوة وتوزعها وتشتتها دولياً.

ولما كانت هذه القضايا والأطر مثل الانتشار عبر القومي للتقنية، والمشكلات الناجمة عن تجارة المخدرات، وعن تزايد معدلات الهجرة، وانتشار الأمراض والأوبئة الخطيرة، وقضايا التلوث البيئي، وتقلبات الأجواء والظواهر الطبيعية، لما كانت مثل هذه القضايا والمشكلات بطبيعتها لا تخضع للوسائل العسكرية أو حتى للوسائل الاقتصادية وحدها، فإن أي دولة عظمى مهما أوتيت من قوة عسكرية لا تستطيع الانفراد بالتعامل معها، بمعنى أنها لا تملك بمفردها القدرة على

إيجاد حلول لها أو التفرد في مقاومة تأثيراتها الخطيرة ونتائجها المدمرة، فعالمنا اليوم أصبح أشد تعقيداً وأكثر تشابكاً من العوالم السابقة التي كانت القوة العسكرية فيها هي الفيصل النهائي، وهي المؤشر الأول والأخير للسيطرة والسطوة والتسلط.

يبدو جلياً إذن أنه نتيجة للمستجدات والمتغيرات التي بدأت تفرض نفسها على الملامح الراهنة، وربما المستقبلية لمجتمعنا الدولي المعاصر، فإن مفهوم القوة في هذا المجتمع لن يغدو بعد الآن ذا بعد واحد، ولكنه في الطريق لأن يكون متعدد الأبعاد، وأن الهياكل الدولية لن تصبح بعد الآن واضحة المعالم محددة القسمات، ولكنها في الطريق لأن تكون أكثر تعقيداً وتشابكاً، وأن الدول ذاتها لن تبقى بعد الآن في مأمن من التدخل وبمنأى عن فرض الإرادة الدولية، ولكنها في طريقها لأن تصبح أكثر عرضة للتأثير والضغوط الخارجية، وتصبح حدودها أشد قابلية للنفاذ، كذلك فإنه نتيجة لتلك المستجدات والمتغيرات، فإن النظام العالمي في طريقه لأن يقوم على توازنات متعددة لا تقتصر على التوازن العسكري التقليدي فحسب، بل تتعداه إلى توازنات اقتصادية وتقنية واجتماعية .. الخ، بمعنى أن التوازن العسكري وإن كان لا يزال ضرورياً إلا أنه لم يُعدّ كافياً، لأنه لا يأخذ في الحسبان التغيرات الاجتماعية والتقنية والفنية والبيئية بعيدة المدى، والتي أخذت تدفع العالم تدريجياً بعيداً عن النظام الوستفالي الذي أرسيت قواعده في عام ١٦٤٨م، وهذا

معناه أن التوازن الآلي الذي ساد العلاقات الدولية منذ ترتيبات وستفاليا سوف يأخذ طريقه نحو التآكل والتحلل عبر العقود القادمة بسبب المتغيرات والمستجدات التي أشرت إليها.

أمّا وقد فرغنا من الاجتهاد في الإجابة على التساؤلات المتعددة حول الهيكل أو الصورة التي سيتشكل بها النظام العالمي الجديد، فحريّ بنا أن نطرح تساؤلات أخرى ربما تكون أكثر إثارة وأشد أهمية من سابقتها.

ما الفوائد التي يمكن أن نجنيها من معرفة النتائج التي ربما تكون قد أسفرت عنها هذه الدراسة..؟، ما العبر التي ينبغي أن نستخلصها..؟، ما الدروس التي يجب أن نستفيدها..؟

الفوائد جمة والعبر عظيمة والدروس مهمة، وإذا كان المجال لا يسمح بالاستفاضة في الحديث عنها في شموليتها وكليتها فحسبنا الإشارة إلى أن أعمقها أثراً وأبرزها دلالة وأكثرها أهمية هي ما يأتي:

أولاً: أن هناك بالفعل ترتيبات جديدة وظروفاً وأوضاعاً مستجدة بدأ يشهدها مجتمعنا الدولي المعاصر لابد من فهمها والتعايش والتفاعل معها، بل ومحاولة التأثير فيها، لأن من يقف اليوم موقف المتفرج ولا يشارك في صنع الأحداث لن يكون له في المستقبل أكثر من هذا الدور، وحتى هذا الدور ربما يخسره أيضاً، فالتاريخ لا يرحم وقطار الزمن لا ينتظر أحداً.

ثانياً: أن النظام العالمي الجديد سوف يسوده مبدأ «سيادة الأمن الدولي»، بدلاً من مبدأ «سيادة الدول»، ومن ثم فإن المنظومة الأمنية بدأت تتشكل من الآن على ثلاث دعائم أو أسس هي :

أساس مرجعي، يتكون من مجموعة من المعاهدات السارية، التي تقيم نظاماً دولياً للتسلح وللتداول الدولي للأسلحة، وأهمها معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدتا حظر الأسلحة الكيمائية والبيولوجية، والحد من الصواريخ الذاتية الانطلاق (البالستية)، وذلك بالإضافة إلى مجموعة معاهدات الحد من التسلح سواءً في أوروبا أو ما أُبرِمَ في أثناء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، والذي أصبحت روسيا خلفاً قانونياً له.

أداة تنفيذ، هي الحلف الأطلسي (الناتو)، الذي يجري العمل على توسيع عضويته باتجاه الشرق وتوسيع منطقة عملياته باتجاه الجنوب.

حلقة الوصل بين المرجعية ـ التي تضفي الشرعية ـ وبين أداة التنفيذ ـ التي تحيل القانون إلى قوة باطشة ـ هي مجلس الأمن، وهي الجهة التي يناط بها إصدار القرارات في مسائل الأمن الدولي على الأساس المرجعي الذي سبقت الإشارة إليه، بالإضافة إلى ميثاق الأمم المتحدة.

ثالثاً: في الوقت الذي دأب فيه النظام الدولي الذي مثّلته الأمم المتحدة على اعتماد مبدأ سيادة الدول وحماية هذه السيادة أساساً

للأمن الدولي، فإن النظام «الجديد» يقوم على طمس هذا المبدأ واستبدال مبدأين آخرين به هما «الديمقراطية» و «حقوق الإنسان»، ومؤخراً «محاربة الإرهاب» من ناحية، و «حرية السوق» و «العولمة» بمفهومها الاقتصادي من ناحية أخرى.

تقوم هذه المبادئ بوظيفة تبريرية توفر غطاء الشرعية الدولي لتدخّل الدول الكبرى في شؤون الدول الصغرى، انتهاكاً لمبدأ آخر من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والتنظيم الدولي، لأن جوهر هذا النظام الجديد هو تغليب «الأمن الدولي» على «السيادة الوطنية» للدول.

ومن الملاحظ على المستوى الوظيفي، أن القوى التي خرجت منتصرة من الحرب العالمية الثانية هي الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة، وكان الخطر في نظر تلك الدول وبخاصة في مرحلة الحرب الباردة يتمثل في تسلل الأفكار والقيم وأنماط الاستهلاك الرأسمالية، وكان الأسلوب الممكن للمواجهة المتبادلة ـ دون التورط المسلح ـ هو أن «يحصر» (to contain) كل منهما الآخر في مكانه .. ويؤدي هذا من ثم إلى تحصين سيادة الدول.

أما بعد انتهاء الحرب الباردة فلم تعد الشيوعية خطراً، وأصبحت الدول المنتصرة ترى «الخطر» في مصادر أخرى مثل «الإرهاب» و«المخدرات» و «موجات الهجرة»، أو في «الإسلام» كما أصبح يتردد كثيراً في الآونة الأخيرة، وهي أخطار يتطلب مواجهتها «اختراق» حدود

الدول وإهدار سيادتها، ولم يكن يجد المنتصرون في الحرب الباردة صعوبة «مادية» في ذلك، لأن هذه «الأخطاء» تصدر عن دول صغيرة أو متوسطة من حيث الحجم والثروة والقوة، ولكن الصعوبة «المعنوية» تظل قائمة وهي توفير الشرعية لاختراق الحدود وإهدار السيادة، وكان هذا هو ما تكفلت به مجموعة المعاهدات الخاصة بالحد من التسلح، والتي تشكل العمود الفقري للنظام الأمني الدولي «الجديد»، والتي تميزت بأنها تقوم على تقسيم العالم إلى طبقتين من الدول من حيث العلاقة بالسلاح : الأولى هي التي تملك الأسلحة موضوع المعاهدات، والثانية هي التي يحرم عليها امتلاكها، تقرر الأولى ما هو مسموح وما هو ممنوع في مجال التسلح، وتتلقى الثانية السماح وترضخ للمنع، تضع الأولى قواعد مراقبة المسموح والممنوع، وتشكل الهيئات التي تراقب، أو تقوم هي بالرقابة بشكل مباشر، والثانية هي التي تخضع للرقابة، ولعل هذا العنصر الأخير، عنصر الرقابة، هو المستجد الأساس الذي يكشف عن الوجهة الجديدة لهذا النظام.

رابعاً : أن بعض القيم والمبادئ التقليدية التي كانت تسود العلاقات الدولية ربما لن تتمكن من الصمود في مواجهة المستجدات والمتغيرات الطارئة، من ذلك على سبيل المثال أن القوة الاقتصادية في طريقها لأن تحل محل القوة العسكرية التي من المتوقع أن تشهد في العقود القادمة تراجعاً ملحوظاً في قدرتها على فرض الأحداث وتحديد الأدوار ورسم الهياكل، مما سيترتب عليه ظهور التكتلات الاقتصادية

الكبرى بدلاً من الأحلاف العسكرية، وقد يجنح بنا الخيال إلى حد الاعتقاد بأنه ربما يأتي اليوم الذي يمكن أن تحل القوى الثقافية فيه مركزاً متقدماً بين مصادر القوى.

من ذلك أيضاً ـ وكما تمت الإشارة آنفاً ـ أن مبدأ السيادة الذي ظل طيلة الحقب الماضية سداً منيعاً للدولة، ودرعاً حصيناً لحرمة حدودها واستقلالها الذاتي بدأ يئن متوجعاً ويترنح متخبطاً تحت ضربات مفاهيم جديدة مثل الديمقراطية ومحاربة الإرهاب وحقوق الإنسان وتحديد قدرة الدولة على التسلح، لدرجة أن بعض المتسرعين في إصدار الأحكام ربما يذهبون إلى أن هذا المبدأ قد بدأ يعاني من سكرات الموت، بل ربما يكون في طريقه بالفعل لأن يلفظ أنفاسه الأخيرة في وقت غير بعيد.

خامساً: أن الدين بات مهيأً لأن يقول كلمته ويفرض وجوده كمحرك مؤثر وفاعل في مسيرة العلاقات الدولية، وكعنصر رئيس من عناصر التفاعل في المجتمع الدولي، ولعل هذا يشحذ فينا الهمم ويستنهض العزائم لكي نقدِّر ديننا الإسلامي الحنيف حق قدره، وأن نتمسك بأهدابه ونسير على هديه إذا أردنا أن نضمن لأنفسنا مركز ثقل نستطيع من خلاله أن ندلف إلى عالم التأثير في صناعة القرار الدولي، ونؤمِّن لأنفسنا الموقع الملائم لها في مصاف القوى المؤثرة في المجتمع الدولي.

كلام في السياسة .. الدولية [٩]

نعيش في عصر لا يزال التنظيم الدولي فيه يرتكز على وجود وحدات سياسية جرى العرف على تسميتها بالدول، ولا تعيش كل دولة من هذه الدول بمعزل عن غيرها، وإنما هي مضطرة للتعامل في مجال دولي مع غيرها من الدول، وسلوكها في هذا المجال ـ الذي يقوم على وجود سيادات متعددة تنشد كل واحدة منها مصلحتها الخاصة وعلى أساس من القوة عند الاقتضاء ـ هذا السلوك يؤدي إلى حياة دولية قوامها الطاقات المتولدة عن احتكاك هذه السيادات وتنافسها أو تعاونها بحسب مقتضيات الأحوال، ويظهر تبعاً لذلك قانون دولي لتنظيم هذه الحياة، ثم تنظيمات دولية تنشد مع ذلك القانون صورة لمجتمع دولي يسوده الأمن والسلام.

الإشارة إلى استعمال الدولة للقوة عند الاقتضاء لتحقيق مصلحتها الخاصة يقودنا إلى الحديث عن أهم مظهر من مظاهر العلاقات الدولية وهو ظاهرة القوة .. وفي هذا الصدد يرى بعض منظري العلاقات الدولية إن قوة الدولة هي ببساطة محصلة قدراتها الموضوعية أو المادية .. مثل هذا التعريف لا يعطي مفهوم القوة ما يستحقه لأنه بالرغم من أن القوة تشمل دائماً القدرات بأنواعها،

فإنها تتضمن أيضاً أبعاداً أخرى لا تقل أهمية، منها تصور الدولة لنفسها ولدورها الدولي، ومنها تصور الدول الأخرى لها، ومنها التأثيرات التي تمارسها ملامح شخصيتها الوطنية، المهم في الأمر أنه بينما يتسنى قياس القدرات المادية، فإن تقييم القوة في كل حالة من الحالات يجب أن يتم بعناصر أخرى تخرج عن نطاق المظاهر المادية المحسوسة، وقد يختلف المحللون في تحديد مقياس القوة في الدولة، ولكن العبرة هنا في تأثير الدولة في المجال الدولي من ناحية، وفي تأثيرها في المنطقة التي تنتمي إليها من ناحية أخرى، ويمكن القول: إن الدولة تصبح قوة عالمية إذا كانت من الأهمية أو القوة بحيث تؤثر على سلوك دولة أخرى في السياسات الدولية، ويكون لها صوت مسموع في المجال الدولي، ولا تستطيع الدولة أن تمارس دوراً رئيساً في السياسة الدولية إلا إذا مَلَكَت الإمكانات التي تؤهلها لذلك، واستغلتها أفضل وأحسن استغلال.

الدولة إذن هي وحدة سياسية ذات عناصر محددة تتفاعل ـ سلباً أو إيجاباً ـ مع وحدات أخرى مماثلة لها في التكوين ومغايرة لها في القوة والنفوذ بحسب توافر إمكانات معينة كما رأينا، وسلوك الدولة في تفاعلها مع غيرها من الدول في النظام الدولي نطلق عليه تعبير «السياسة الخارجية»، لذلك فإن فهم السياسة الخارجية أمر جوهري لحفظ كيان الدولة، وعنصر أساسي للتمكن من حمل المبدأ الذي تعتنقه أو الرسالة التي تحملها إلى العالم، وهو عمل لابد منه

لتنظيم علاقة الدولة بغيرها من الوحدات السياسية الأخرى على وجه صحيح.

وأول ما يجب أن نلاحظه على هذا العمل السياسي الخارجي هو ضرورة التمييز بين مستوياته، فهذا العمل أولاً هو حركة سياسية، وهو بهذا المعنى يخضع لجميع القواعد التي يفرضها مفهوم الحركة، ثم إن هذه الحركة لا يمكن أن تصدر إلا من الدولة، أو بصفة أدق هي حركة حكومية، السياسة الخارجية إذن هي نشاط للإدارة الحكومية في نطاق النظام الدولي.[١٠] ولما كان هذا النظام يفتقر إلى كثير من الدعائم والأسس التي يقوم عليها النظام الداخلي في الدولة، وأهمها على الإطلاق افتقاره إلى وجود سلطة تتولى تطبيق العقوبة وإنزال الجزاء على كل من يخالف أحكامه وقوانينه، فإن العمل السياسي الخارجي في معظم الأحوال ليس سوى انعكاس لهذه الحقيقة، فهو في جوهره إذن سعي نحو النفوذ والتأثير من جهة، ودأب على انتزاع للمكاسب أو للحماية من عدوان متوقع من جهة أخرى.

وحركة المجتمع السياسي في علاقاته الخارجية تتحدد بمجموعة من العناصر التي تشكل منطلقاً لاكتساب القوة، وهذه العناصر في محصلتها لابد وأن تحدد إطاراً يمثل الحد الأدنى لأهدافه الحركية والحد الأقصى لتلك الأهداف، الحد الأدنى هو الذي يعني الضمانات اللازمة للحماية الذاتية، وهذا هو مفهوم

الأمـن الوطني، الـذي لا يمكن تخطيه في أثنـاء تفاعل المجتمع السياسي في علاقاته الخارجية، وإلاَّ تعَرَّض الكيان للخطر، على أن كل مجتمع سياسي بلغ درجة معينة من النضج لابد أن تكون قد تحددت بالنسبة له مجموعة من الأهداف الواضحة تبعد عن أن تقتصر على مجرد الدفاع عن الكيان الذاتي.. ومن هنا نشأ القول: إن السياسة الخارجية هي عملية تأثير ونفوذ وسيطرة.

ولا توجد حركة بهذا المعنى دون أهداف محددة واضحة تحركها الطاقات الكامنة وراء تلك الحركة ـ التي تمثلها قدرات الدولة وإمكاناتها المختلفة ـ وكلما ازدادت هذه الطاقات تضخماً امتدت أبعاد الحركة اتساعاً.. ومن ثم فالدولة لا بد وأن تكون لها أهداف واضحة في تحركها الخارجي من حيث علاقات تلك الأهداف بقدراتها الذاتية وحقيقة الطاقة التي تملكها وتستتر خلف تلك القدرات، وبالإضافة إلى أهمية تحديد الأهداف وبلورتها، فإنها يجب أن تخضع لنظام تصاعدي بحيث يمكن التفضيل أو الاختيار حين يتعارض هدفان أو أكثر وبطريقة يمكن بها الجزم بأيهما نستطيع أن نضحي، وأيهما لا يجوز أن يكون موضع مناقشة ولو جزئية.

ولكن هل يعني كل هذا أن السياسات الخارجية للدولة مجردة من الاخلاقيات..؟ وكيف نحكم على القرار السياسي..؟ هل نحكم عليه بنواياه.. أم بالنتائج التي يتمخض عنها..؟ وهل مفهوم القوة والتسلط هو السائد في العلاقات الدولية..؟

من المعروف أن هناك مدرسة أو نظرية نمت وانتشرت في الفكر السياسي بين الحربين العالميتين، يعتقد متبنوها بإمكانية أن تسير العلاقات بين الدول بشكل طبيعي وإيجابي نحو تحقيق أهداف خيرة، قوامها العدالة والمساواة والسلام وحسن النية، ويستند هذا الاتجاه على قناعة بأن مبادئ الأخلاق والعقلانية والرغبة في التعاون البناء.. وهي المبادئ التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من الكيان الفردي في المجتمع، تؤكد نفسها وتظهر في التعامل السياسي بين الدول في النظام الدولي طال الزمان أم قصر.

هذه القناعة قُدّرَ لها أن تهتز عندما نشبت الحرب العالمية الثانية ووجدت الدول نفسها في صراع مرير من أجل السيطرة والاستحواذ والهيمنة في بعض الحالات، ومن أجل الحرص على البقاء وحفظ الكيان في غيرها من الحالات، وأصيبت تلك النظرية بنكسة شديدة، لأنه لم يعد من المقنع تقبل فكرة أن هناك تطوراً طبيعياً نحو التعاون والتفاهم والثقة بين الدول، كما ثبت خطأ الرأي القائل: إن السلوك الدولي يتسم في كل الأحوال بالعقلانية وحسن النية.

وكان منطقياً أن يؤدي ذلك كله إلى ظهور نظرية أو مدرسة فكرية أخرى لم تكن أقل من الأولى اهتماماً وحرصاً على السلام والعدل، ولكن أفرادها شعروا أن طبيعة الصراع الدولي في حد ذاتها تضع قيوداً وحدوداً تجعل من الصعوبة بمكان أن تطبق الدول التطلعات الأخلاقية نفسها التي تحكم الفرد في المجتمع، كما توافرت

لديهم قناعة تامة بأن السلوك الدولي في واقعه محكوم بقوانين نابعة من ذاتيته، أهمها على الإطلاق الصراع من أجل القوة، وأن كون العلاقات الدولية أخلاقية أو لا أخلاقية هو أمر غير وارد، لأن هذه العلاقات ترتكز في الأساس على مفهوم القوة أو المصلحة.

ولقد أدت التطبيقات المعاصرة لهذه النظرية إلى قناعة كثير من صناع القرار السياسي بأن السماحة والسخاء والتساهل، وإن كانت من الفضائل الفردية التي قد نحث المجتمع وأفراده على التمسك بها، والتي ترفع من مكانة المرء في المجتمع، إلا أن تطبيقها بين الدول يجب ألا يكون مطلقاً ومجرداً، فليس هناك «أريحيات» في الميدان الدولي، لأن الدول ليست ـ كما يقال ـ «مؤسسات خيرية». والدول تسعى لتحقيق أهدافها بكل طريقة ممكنة حتى وإن ظهرت أحياناً متناقضة في سياستها، وهي لا تُسَلِّمُ لغيرها بشيء حين تُسَلِّمُ إلا لقاء جزاء وعِوَض معلوم، أو على حد تعبير علماء السياسة Quid Pro Quo (هذا من أجل هذا)، فإذا تحقق وجود العِوَض فلا ضير على أعداء الأمس أن يصبحوا أصدقاء اليوم، وعلى أصدقاء اليوم أن يصبحوا أعداء الغد، وهم لا يعجزون عن تقديم أمثلة تاريخية تؤيد صدق هذا، لأنه في نظرهم يتجدد في كل حين، وعليه فإنهم يؤمنون أن الواقعية والمصلحية هما من أهم الأسس التي تقوم عليها العلاقات الدولية في كل العصور وبين كل الأمم.. فمن العبث أن نطلب من دولة أن تكون مثالية إلى الحد الذي تضحي فيه بمصالحها الأساسية.

غير أن النظريات مهما بدت مقنعة ومحكمة فإنها لا تلبث أن تصطدم بصخرة الواقع العملي، فيظهر ما فيها من ثغرات ويبدو ما فيها من فجوات، وليست النظريتان السالفتان بمنجاة من هذه الحقيقة، فالسياسي المفرط في المثالية في هذا العصر لم تلده أمه، كما أن السياسي ذا الواقعية المطلقة يُعدّ نادر الوجود، ومهما كانت الأهداف الخارجية للدول نبيلة وسامية فإنها لا تستطيع أن تتجاهل منطق القوة وواقعها، كذلك فإن الدولة وإن سَخَّرتْ إمكاناتها وقدراتها سعياً وراء النفوذ والتأثير والتسلط، فإنها لا يمكن أن تظل بمنأى عن الرغبة في التعاون والتفاهم.

وعليه فإن مبادئ القوة والأخلاق لا يمكن فصلها، والاعتماد المتبادل بينها يجبر صانعي السياسة على الدخول في عمليات اختيارات مستمرة، وفي مثل هذه العمليات يندر أن يواجهوا بمواقف يُكْرَهون فيها على الاختيار بين الحق الصراح أو الباطل الفاحش.

«إيدز» العلاقات الدولية المعاصرة [١١]

أدى زوال الحرب الباردة إلى إسدال الستار على الصراع العقدي الذي شهدته العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، بكل ما صاحبه من مخاطر وتوترات وأزمات، ولكن ذلك لم يكن يعني نهاية التاريخ، أو نهاية تاريخ الصراعات على أقل تقدير، لأن الصراع كما يبدو سمة من سمات طبيعة الإنسان وسلوكه السياسي، وصفة لصيقة بواقعه، فهو لا يفتأ ينتهي من شكل من أشكال الصراع حتى ينغمس في أشكال أخرى، ولعل هذا ما حدث بالضبط في أعقاب انتهاء عهد الصراع العقائدي في أوروبا الشرقية، التي خرجت من أتون ذلك الصراع لتجد نفسها فجأة في أتون صراع آخر، لا يقل عنه شراسة وضراوة، ولا يختلف حدة وشدة، ولعل ذلك ما حدث أيضاً في بؤر التوتر السابقة الأخرى في كل من آسيا وأفريقيا .. اختفى الصراع حول الأيديولوجيا ليحل محله الصراع حول العرق والجنس والعنصر.

زوال التنافس العقدي في أوروبا وفي العالم الثالث أفسح المجال للعودة للمواجهات العرقية والعداء القبلي والتنافس الطائفي، غير

أن من الجدير بالذكر أن وجود مثل تلك المواجهات، وذلك العداء والتنافس لم يكن ـ في واقع الأمر ـ ظاهرة حديثة أو تطوراً جديداً طارئاً، ولكن الحقيقة هي أن المجتمع الدولي انشغل عنه ردحاً من الزمن منصرفاً إلى متابعة أحداث الصراع العقائدي بين الكتلتين الرئيسيتين اللتين تحكمتا في العالم لفترة من الزمن، وبخاصة أن مسرح ذلك الصراع وما اتصل به من استقطاب كان لابد أن يجوب العالم بأسره، ليحط الرحال حيناً هنا وأحياناً هناك، تمشياً مع رغبات ومصالح وتخطيط المتنفذين في ذينك الكتلتين.

بيد أنه ليس من الإنصاف في شيء ـ أو بالأحرى ليس من الدقة في شيء ـ القول: إن انطلاق الصراعات العِرْقية والمواجهات العنصرية والعداءات القبلية من القمقم الذي ظلت حبيسة فيه ردحاً من الزمن تم بسبب زوال الحرب الباردة فحسب، ذلك أن تاريخ هذه البسيطة ارتبط منذ الأزل بظاهرة النزوح السكاني وامتزاج الشعوب والقوميات، وما صاحب ذلك ونتج عنه من عداءات وصراعات، لذلك يصبح صحيحاً القول: إنه مع نهاية القرن العشرين، فإن عدداً من العوامل تكالبت وأدت إلى تكرار ظاهرة النزوح السكاني، ومن ثم جعلت امتزاج الشعوب والقوميات يعود ليصبح أحد أخطر المشكلات التي تهدد القرن الحادي والعشرين، وإذا كان زوال الحرب الباردة من بين تلك العوامل، فإنه لم يكن العامل الوحيد، فهناك التطور المذهل في عالم المواصلات والاتصالات، والزيادة المضطردة في عدد سكان

العالم، وانهيار الكثير من الهياكل الاجتماعية التقليدية، والفرار من الاضطهاد والطغيان ومن العوز والفقر والحرمان، والتطلع إلى حياة أفضل بعيداً عن مثل تلك المآسي والظروف المعيشية البائسة.

ماذا يحدث عندما تستقر شعوب وقبائل وجماعات من أعراق مختلفة.. يتحدثون بلغات مختلفة، ويدينون بأديان مختلفة، في بقعة واحدة من الأرض، وفي ظل نظام سياسي مركزي واحد؟ كل دروس التاريخ تجيب بأنه ما لم تكن هناك رابطة مشتركة، وهدف اقتصادي واجتماعي موحد، وشعور عميق وراسخ بالانتماء المصلحي، فإن مصير مثل ذلك العقد إلى الزوال والتفكك والانفراط.

إن هذا بالضبط ما يحدث الآن في مجتمعنا الدولي المعاصر، فلقد بات واضحاً أن الصراع العرقي والعنصري والطائفي أخذ يحل محل الصراع العقائدي، ليصبح بمثابة الزلزال الذي يهدد البشرية في هذا القرن.. أينما قَلَّبْتَ وجهك ستجد أن العرقية (بكسر العين وسكون الراء) قد تسببت إما في انهيار الأمم بالفعل، أو هي تهدد بإنزال مثل ذلك الانهيار بها، وهي إن بدت أكثر وضوحاً وأشد حدة في الاتحاد السوفيتي السابق وفي أوروبا الشرقية، إلا أنها تكشر عن أنيابها وتكشف عن ضراوتها وشراستها في كل مكان من الكرة الأرضية.. في الهند، وسريلانكا، وبورما، وأثيوبيا، وقبرص، وإندونيسيا، والصومال، ونيجيريا، وليبريا، وأنجولا، والسودان، وزائير، ورواندا، وغيانا.

والأمر لا يقتصر على ما كان يسمى بدول العالم الثالث، بل إن دولاً صناعية متقدمة مثل بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وأسبانيا وكندا تواجه هي الأخرى في بعض الأحيان اضطرابات عرقية وحركات انفصالية متزايدة، وهو ما أشارت إليه مجلة (الإيكونومست) في أحد أعدادها في قولها : (إن «فيروس» العرقية في طريقه لأن يصبح هو «إيدز» العلاقات الدولية المعاصرة، فبعد سكون طويل امتد لسنوات عديدة، ها هو ينتفض الآن ليدمر الدول والمجتمعات)، ولعل وجود هذه النزعة أو «الفيروس» وتفشيها في بعض دول ما كان يسمى بالعالم الثالث أمر قد تساعد عليه الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تلك الدول، ولكن الشيء المحير هو وجودها أيضاً في بعض الدول الصناعية المتقدمة، لنأخذ كندا على سبيل المثال.. تعد كندا بكل المقاييس واحدة من أغنى وأكثر دول العالم استقراراً ورخاءً، أنعم الله عليها بالاتساع الجغرافي الهائل - بما يمثله من موارد ومصادر - وبفرص العيش الرغيد التي يتطلع إليها بنهم سكان كثير من المناطق المحرومة في العالم، ومع ذلك فلقد عانت في مرحلة من مراحل تاريخها من مخاطر انفراط عقدها الذي اجتهدت وجاهدت لكي تحافظ على تماسكه بعد أن أصبح بريقه يغري الكثيرين بالهجرة إليها والعيش في كنفها، ومثل هذا الوضع الذي تجد كندا نفسها فيه قمين بالتساؤل : إذا كانت إحدى أكثر دول العالم غنى ورخاءً قد تعرضت في وقتها إلى ما يهدد قدرتها على المحافظة على تماسكها وصلابة هيكلها الاتحادي متعدد الأعراق والقوميات، فما

بالك بالدول الفقيرة؟ وهل هناك دولة استطاعت الصمود أمام هذه الموجة الكاسحة؟

تقفز هنا إلى الذهن على الفور التجربة الأمريكية، حيث تُعدّ الولايات المتحدة الأمريكية الاستثناء الوحيد لهذه الظاهرة، ولكن كيف استطاعت الولايات المتحدة أن تحافظ على تماسكها وهيكلها السياسي الذي يضم في كنفه أعراقاً وجنسيات وقوميات مختلفة، متميزة بذلك عن بقية الدول التي تتشابه معها في هيكلها وبنيتها السياسية والاجتماعية، ولكنها تختلف عنها في انزلاقها نحو مخاطر التفكك والانفراط؟ وهل لا تزال الأسباب والعوامل الكامنة وراء نجاح التجربة الأمريكية قائمة وبمنأى عن عوامل التعرية التي ما فتئت تنخر في عظام التجارب الأخرى المشابهة؟

هناك شبه اتفاق بين الدارسين والمتخصصين على أن أبرز العوامل التي تؤدي إلى فشل مثل هذه التجارب الاتحادية يكمن في عدم قدرة تلك الدول على الاستمرار في إعطاء المواطنين الذين ينتمون إليها، والذين يشكلون مزيجاً من الأعراق المختلفة وخليطاً من الأجناس والقوميات المتعددة ما يكفي من دوافع مقبولة ومسببات مقنعة، تدفعهم للذوبان في الهيكل السياسي والاقتصادي والاجتماعي، الذي تمثله الدولة والانصهار في بوتقة وطنية واحدة، يعبر عنها انتماء موحد وأهداف ومصالح مشتركة واحدة، ويرى أولئك الدارسون المتخصصون أن تجربة الولايات المتحدة قد نجحت

ولا تزال، لأنها بالتحديد تمكنت من الاستمرار في إعطاء مثل تلك الدوافع والمسببات.

بتبسيط شديد، تقول «الوصفة» التي تقدمها التجربة الأمريكية لمثيلاتها من التجارب الاتحادية الأخرى المتعثرة: إذا أردتم المحافظة على تجربتكم وصونها من التمزق وحمايتها من التفكك والتحلل، فإن عليكم إيجاد انتماء قومي وعرقي جديد، ولاء وطني جديد، بوتقة سياسية واجتماعية جديدة، تذوب فيها الانتماءات القومية والعرقية القديمة، وتتلاشى فيها الولاءات الوطنية القديمة، وتنصهر فيها البوتقات السياسية والاجتماعية القديمة، وهذا معناه أن نقطة الانطلاق في التجربة الأمريكية، إذن لم تكن هي المحافظة على الثقافات القديمة المتنوعة، أوروبية كانت أم آسيوية أم أفريقية، بما تمثله من قيم وفكر وسلوك، وإنما صهرها وتذويبها ومن ثم إيجاد ثقافة (حضارة) أمريكية جديدة.

هل معنى ذلك أن عدوى أو «فيروس» العرقية لم ينتقل بعد إلى التجربة الأمريكية، ولا يشكل مصدر خطورة عليها؟

يرى المفكرون الأمريكيون أن مفهوم «الدولة البوتقة» (melting pot) وهو الصفة التي تميز التجربة الأمريكية، لم يُعد يتسم بالصلابة ذاتها التي اتصف بها خلال القرنين الماضيين من تاريخ الولايات المتحدة، والسبب في ذلك هو أن موجات الهجرة التي اجتاحت الولايات المتحدة في السنين الأخيرة، والتي جاء معظمها

ليس من أوروبا ـ كما كان عليه الحال في الماضي ـ بل من مجتمعات أخرى تختلف في أصولها الثقافية والحضارية.. أدت إلى ظهور مفاهيم جديدة لم يألفها المجتمع الأمريكي من قبل، والمشكلة أن هذه المفاهيم أخذت تضرب على أوتار العرقية، وأن نغماتها بدأت تتسلل بهدوء إلى آذان وقلوب شرائح عديدة في المجتمع الأمريكي، مما أدى من ثم إلى ظهور تيارين متعارضين، يسعى كل منهما إلى فرض آرائه وترسيخ مفاهيمه.

التيار الأول هو الذي لا يزال يعبر عن غالبية اتجاهات الفكر الأمريكي المعاصر، يرى أن عدم التجانس الذي طرأ على التركيبة السكانية بشكل لم يسبق له مثيل في التاريخ الأمريكي مدعاة في الواقع أكثر من أي وقت مضى للتمسك بمفهوم «الدولة ـ البوتقة» القائم على فكرة انصهار وذوبان الأصول الثقافية والحضارية للسكان وإبدالها بكيان جديد تتلاشى فيه الانتماءات العرقية والقومية القديمة، وتذوب فيه الثقافات والولاءات الوطنية السابقة، وإن مما يؤكد ضرورة ذلك أن التشبث بهذا المفهوم يُعد في المرحلة التاريخية الراهنة التي يعيشها المجتمع الدولي بمثابة «التطعيم» أو التحصين الواقي ضد «فيروس» العرقية الذي بات يهدد وحدة بعض الكيانات الدولية بالانفراط والتحلل.

أما التيار الثاني الذي أخذ يتنامى بشكل ملحوظ، فهو يرى أنه لا يجب النظر إلى أمريكا باعتبارها بوتقة ينصهر فيها أفراد من

أمم شتى لينشئوا أو يوجدوا عنصراً جديداً، فهي ليست أمة من «الأفراد» (individuals)، بل أمة من «المجموعات» (groups) تعبر كل مجموعة منها عن أصول عرقية وقومية أصيلة يجب المحافظة على نسيجها الحضاري وتركيبتها الثقافية المتميزة، وأن مثل هذا التقسيم إلى تجمعات عرقية يعكس الخاصية الأساسية ـ في نظرهم ـ للمجتمع والتاريخ الأمريكي.

وفي هذه النقطة يرد أنصار التيار الأول بقولهم: إن مثل هذا التفسير العِرْقي للتاريخ الأمريكي يدمر النظرية الأساسية التي قامت عليها الحضارة الأمريكية (الدولة – البوتقة)، والتي يعود الفضل إليها في استمرار نجاح التجربة الأمريكية والمحافظة على الكيان والنسيج الأمريكي المتميز.[١٢]

أما ما يعنيه كل هذا بالنسبة لتجاربنا الوحدوية أو الاتحادية العربية، سواء في إطارها القُطْري أو القومي فلربما يحتاج إلى وقفة أخرى.

الأرض[١٣]

كان شغل الدول الشاغل واهتمامها الرئيس في الأزمنة الغابرة منصباً على مفهوم الأرض (territory)، فالنظام الدولي في تلك الأزمنة بما كان يسوده من حروب متقطعة كان يقوم على فرضية مؤداها: أن الأرض هي العامل الأساس، سواء بالنسبة لعناصر

الإنتاج أو لتحقيق الثروة والقوة، وكان على الدولة إذا أرادت أن تقوي من مركزها الدولي أن تغزو غيرها من الدول، وتضم إلى أراضيها المزيد من الأقاليم، والمناطق، بما يعنيه ذلك من توافر الأيدي العاملة والمواد الأولية، ولكن التطورات المتلاحقة التي طرأت على نظريات ومفاهيم القوة أثبتت أن مثل هذه الأساليب التقليدية لزيادة الثروة القومية واكتساب النفوذ والسيطرة لم تعد ذات جدوى، وليس أدل على ذلك من أن الدول التي استطاعت أن تحقق مستويات عليا من التفوق والغلبة قد تجاوزت هذه النظرة وتخطت تلك المرحلة، حيث أصبح حرصها ينصب على السيطرة على الأسواق العالمية بدلاً من السيطرة على الأراضي، وبات اهتمامها يرتكز على زيادة نصيبها في التجارة الدولية بدلاً من الانشغال بالنزاعات الإقليمية الحدودية والتشبث العقيم بمفهوم الأرض.

هناك إذن تحول جذري وعميق في مفاهيم ونظريات القوة، فالمعايير التي كانت تضعها النظريات التقليدية في العلاقات الدولية، لكي تصبح الدولة في عداد الدول العظمى، كانت تنحصر في مدى توافر الموارد الأولية والطبيعية لهذه الدولة: النفط، خام الحديد، الفحم، البوكسايت، النحاس.. الخ، وكان الافتراض هو أن الدولة التي تمتلك أكبر مخزون من المواد الأولية هي الدولة التي يمكن أن تحقق السيطرة والسيادة والغلبة في المجتمع الدولي، بيد أننا نرى الآن تحولاً مذهلاً في هذه المعايير والافتراضات، فأكثر الدول رخاءً أصبحت هي

أقلها نصيباً من الموارد الطبيعية، فاليابان ـ على سبيل المثال ـ لا تملك خام الحديد أو البوكسايت أو النفط، وقد أقفلت صناعة الفحم لديها منذ أمد بعيد، وهي تستورد معظم احتياجاتها من المواد الغذائية ـ ما عدا الأرز ـ، ومع ذلك فقد استطاعت أن تحقق النفوذ والتفوق بفضل اعتمادها على العنصر البشري في المقام الأول.

وعلى الرغم من هذه التطورات في المفاهيم فإنه لمن المؤسف أن اهتمامات كثير من دول ما كان يسمى بالعالم الثالث لا تزال منصبة على التنافس السياسي والصراع العسكري، وعلى الانغماس في النزاعات الحدودية التي لا طائل من ورائها سوى إهدار الطاقات وتبديد الجهود، أحد أهم الأسباب التي تجعل تلك الدول تتشبث بهذه الأمور هو استمرار اعتمادها على المواد التي تستخرج من الأرض، فهي لا تزال تَعدُّ الأرض بما تحتويه من ثروات المعيار الأساس لتحقيق القوة والنفوذ، ولذلك فهي لا تزال مشدودة إلى هذا المفهوم ومتشبثة به، تنظر إليه نظرة إجلال وإكبار، تتعلق به تعلقاً عاطفياً لا مبرر له، وفي كثير من الأحوال على حساب الاهتمام بالمعايير الأخرى وتنميتها وتطويرها، وفي مقدمتها المعيار البشري.

مقومات القرار السياسي الخارجي[١٤]

لم تعد مقومات القرار السياسي الخارجي في الوقت الحاضر سهلة يسيرة وخالية من التعقيد والتشابك كما كان عليه الحال في الماضي، لأن العمل السياسي أضحى يفهم ويمارس في عالم اليوم بمعنى مختلف وبمذاق متميز عن ذلك الذي كان يفهم ويمارس به في عالم الأمس.

فالقرارات الخاصة بالسياسة الدولية أصبحت اليوم عملاً جماعياً تكاملياً، وأحد مظاهر التعبير عن هذا المفهوم هو ما يسمى في العصر الحديث بظاهرة المؤسسات، والمقصود بها الجهات والأجهزة المختلفة التي تتولى الإعداد المسبق للقرار الدولي والدراسة المتعمقة والواعية لطرق تنفيذه ودراسة نتائجه وتقويم ردود الفعل الناشئة عن تطبيقه.

ولم يعد مُتصوّراً اليوم أن يتم إصدار القرارات الخاصة بالسياسة الدولية دون تخطيط، فالسياسة الارتجالية أصبح لا موضع لها، والسياسة التي تقتصر على رد الفعل فحسب أضحت مصدر ضعف

ووهن للدولة، ويفترض التخطيط هنا أن تضع المؤسسات المتخصصة تحت تصرف صانع القرار جميع ما يحتاجه من دراسات وتوصيات سواء ما يتعلق منها بالخلفيات المتوافرة عن القرار المطلوب اتخاذه، أو بالخيارات المتعددة المتاحة أمام صانع القرار، أو بما يمكن أن نسميه حساب الأرباح والخسائر الناتجة عن اتخاذ القرار، أو بتحليلات ما بعد القرار.

واليوم، يتطلب تنفيذ القرارات الخاصة بالسياسة الدولية مراعاة مستويات مختلفة، لكل منها خصائص وقواعد وأطر وضوابط ومستلزمات ينفرد بها ولا بد من أخذها بعين الاعتبار، فعلى سبيل المثال: إن سياسة دولة كمصر في علاقتها بليبيا أو بالسودان تختلف عن سياستها في علاقتها بعُمَان أو بالبحرين، رغم أنها في الحالتين تندرج تحت بند الانتماء العربي، كذلك تختلف سياسة دولة كتركيا في علاقتها باليونان عن سياستها تجاه أسبانيا أو النرويج برغم أنها في الحالتين تندرج تحت بند الانتماء الأوروبي.

كما أن القرارات الخاصة بالسياسة الدولية تحتم اليوم على كل دولة أن تقدر لرجلها قبل الخطو موضعها، بمعنى أن تضع نفسها في الموضع الملائم والمناسب بالنسبة لغيرها من الدول، فليس من الحكمة في شيء أن تقارن دولة صغيرة كمالطا أو بيليز أو بوروندي نفسها بدولة ذات أهمية إستراتيجية ووزن إقليمي ودولي كالمملكة

العربية السعودية أو مصر أو الهند أو البرازيل، والقصد من ذلك هو أن تقوم كل دولة بأداء الدور المتوازي الذي يتفق مع إمكاناتها وظروفها، أو الذي يتلائم مع أوضاعها السياسية والاقتصادية، وينسجم مع موقعها الجغرافي ومقوماتها البشرية.

خواطر حول نظرية المؤامرة [١٥]

أعترف أن الجدل حول ما يسمى بنظرية المؤامرة قد شغل ذهني، واستحوذ على تفكيري ردحاً من الزمن، كان يتنازعني في غضونه تياران فكريان أو مؤثران عقليان متنافران ومتضادان :

أحدهما: تيار عاطفي يرتاح إلى الركون إلى فكرة التآمر في تفسير الأحداث، وهذا التيار يجد مرتعه الخصب في كثرة الإحباطات السياسية والهزائم العسكرية والنفسية التي مُنِيَ بها التاريخ السياسي العربي في الحقبة الأخيرة، ويضفي هذا التيار على النفس مزيجاً من الشعور بالاستسلام والإسقاط والانسحاب من الواقع، ولذا فهو يقود إلى حالة أشبه ما يكون بحالة من يتناول أقراصاً مهدئة، لكي يتجنب وجع الأسنان أو اضطرابات المعدة أو آلام العظام.

أما التيار الثاني: فهو تيار عقلاني يرفض اللجوء إلى مثل هذا التفسير التآمري للتاريخ، ويؤكد على أن حركة الأحداث لا تسير في خط مستقيم غير ذي عوج، أو في مسار محكم ومحدد، يسهل التنبؤ بطبيعته وتوقع النقطة التي سينتهي إليها، ولكن هذه الحركة تحكمها

قوانين موضوعية صارمة أكثر تعقيداً مما يطفو على السطح، وأبعد ما يكون عن التفسيرات التآمرية، التي تعبر عن الإحباط وعن العجز وعن التحكم في الواقع والإحساس بأن هذا الواقع تسيطر على مساره مؤامرات تحيكها أطراف يصعب تحديد هويتها وتلمس أهدافها وتبيان مراميها.

وكنت كثيراً ما أجد الغلبة تتحقق للتيار العاطفي، كلما تابعت تفسيرات الشارع العربي لما يحيط به من أحداث، يجد نفسه عاجزاً عن استيعابها أو فهمها، ولما يحيق به من أزمات يجهل كيفية التحكم فيها أو إدارتها، ولما يجابهه من تحديات لا يعرف كيف يتصدى لها أو يقاومها، ولكنني لا ألبث طويلاً حتى أجد أن التيار الآخر هو المهيمن على ذهني والمتحكم في مشاعري، وذلك حينما أتابع تلك الأحداث من منطلقات فكرية متباينة، وأتأمل في تلك الأزمات من منظور تحليلي مغاير، وأفسر تلك التحديات باللجوء إلى مفاهيم وأدوات علمية ومعرفية مختلفة.

وسواء انتصر التيار العاطفي أو تغلب التيار العقلاني، فإن التساؤلات الملحة والمتكررة تظل دائماً وفي جميع الأحوال هي: هل لما يسمونه بنظرية المؤامرة أصل في ثقافتنا وحضارتنا؟ هل هي منتج من منتجات تلك الثقافة، أو محصلة من محصلات تلك الحضارة؟ هل هي سمة مؤقتة أم ثابتة من سمات فكرنا السياسي؟ هل يصح

القول: إن «الغير» هو دائماً مصدر جميع مشكلاتنا وأزماتنا السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية؟

هل أضفت جديداً إلى لغز ما يسمى بنظرية المؤامرة.. أم تُراني زدت الأمر تعقيداً وغموضاً..؟ لا أدري..!!

الترويكا [١٦]

مع إن كلمة (الترويكا) من المصطلحات التي دخلت اللغة السياسية الدولية في وقت متأخر، إلا أنها استطاعت أن تحقق ذيوعاً وانتشاراً مكّناها من أن تفرض نفسها على القاموس السياسي الحديث وعلى لغة التخاطب الدبلوماسي، والكلمة أصلها روسي، وهي تعني في اللغة الروسية: العربة يقودها ثلاثة جياد متراصة، وتعود قصة دخولها إلى عالم السياسة إلى خريف عام ١٩٦٠م، وهو العام الذي شهد إحدى أكثر دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة إثارة وصخباً، وأشدها توتراً وانقساماً.

وكان من أبرز المشاركين في تلك الدورة الزعيم السوفييتي (نيكيتا خروتشوف)، الذي حضر إلى أروقة الأمم المتحدة، وهو يتفجر سخطاً ونقمة بسبب أداء المنظمة وموقفها تجاه أزمة الكونجو، التي اندلعت في ذلك العام وما أدت إليه من تفاعلات، وبصفة خاصة بسبب الدور الذي قام به الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك، وهو السويدي (داج همرشولد) الذي نعته (خروتشوف) بأنه «إنسان طيب، ولكنه مع الأسف يمثل الدول الإمبريالية».

دفع هذا الموقف الغاضب والساخط (خروتشوف) إلى تقديم اقتراح يقضي باستبدال الأمين العام للأمم المتحدة بثلاثة أمناء عامين، يتولى أحدهم مسؤولية دول الكتلة الشيوعية، ويتولى الثاني شؤون الدول الغربية، على أن يختص الثالث بقضايا دول عدم الانحياز، وذكر (خروتشوف) في عرضه لهذا الاقتراح ومحاولة «تسويقه» في الأمم المتحدة: أن هذه (الترويكا) هي الأمل الوحيد في إنقاذ الأمم المتحدة وأمانتها العامة من التردي الذي وصلت إليه، والتخبط الذي تعيش فيه (وبالمناسبة فقد جرت في نفس تلك الدورة الحادثة الشهيرة التي خلع خروتشوف فيها نعليه، وراح يدق بهما على المنصة التي كان يجلس عليها، وذلك احتجاجاً على ما تضمنته مداخلة مسؤول فلبيني كان يخاطب الجمعية العامة في ذلك الوقت).

ويبدو أن مصطلح (الترويكا) الذي أطلقه الزعيم السوفييتي لأول مرة قاصداً به أن يكون منصب الأمين العام للأمم المتحدة «ثلاثياً لا آحادياً»، قد صادف هوى لدى الدوائر السياسية، ونال إعجاباً من الأوساط الدبلوماسية، إذ سرعان ما انتقل في القاموس السياسي الأمريكي في الستينيات الميلادية، واستعمل في وصف الثالوث الذي فرض نفسه على السياسة الاقتصادية الأمريكية منذ ذلك الحين، والمكون من رئيس مجلس المستشارين الاقتصاديين، ومدير عام مكتب الإدارة والميزانية، ووزير الخزانة.

ثم جاءت الشهرة الحقيقية والأكثر ذيوعاً وانتشاراً لهذا المصطلح عندما استخدمه الأوربيون في وصف التوليفة الثلاثية، التي أنيط بها تمثيل المجموعة الأوروبية في كل دورة من دورات اجتماعاتها، والتي تتكون من الرئيس الجديد والرئيس السابق والرئيس اللاحق وذلك بحسب الترتيب الأبجدي، وهي توليفة نالت كثيراً من الشهرة والتداول العالمي.

أما في المحيط العربي فلقد استعمل هذا المصطلح في وصف أقطاب الحكم والسياسة في لبنان المعاصر، وهم رئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء، ورئيس مجلس النواب.